

سحيم آل ثاني*

مراجعة كتاب

التوازن: اقتصاديات القوى العظمى من روما القديمة إلى أميركا الحديثة

المؤلف: Glenn Hubbard & Tim Kane

العنوان الأصلي: Balance: The Economics of Great Powers From Ancient Rome To Modern America

دار النشر: سايمون وتشستر 2013 - Simon & Schuster

عدد الصفحات: ٢٩٦ صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

من خلال رصد الكتاب للتاريخ. وقد استنتج الكاتبان أن هناك ثلاث ظواهر أساسية للدول التي بدأت مؤسساتها تفشل في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وهي، أولاً: المصالح الخاصة من جماعات الضغط واللوبيات وغيرهم لها تأثير كبير في سياسة الدولة. وغالباً ما يكون هذا التأثير غير متوازٍ مع نسبة مؤيديهم في المجتمع. ثانياً: تراكم الديون بطريقة تجعل الأجيال اللاحقة تتحمل عبء السداد، وهذه الظاهرة بدأت تتشكل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، في سبعينيات القرن الماضي. وثالثاً: أتباع المؤسسات سياسة وضع قيود على التجارة الحرّة حتى تحافظ على صدارة شركاتها الكبيرة. وترسّخت هذه الظاهرة في اليابان بصورة كبيرة. ولكنها تحدث أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، والصين.

المؤسسات

يطرح الكتاب فكرة تتمثل بأن المؤسسات هي حجر الأساس في تمهيد الطريق للابتكار والنمو الاقتصادي. وتأكيدياً لذلك، يعرض الكتاب مثالاً للإمبراطورية الرومانية ومؤسساتها التي جعلت حدوداً آمنة واحتراماً للقانون، وإقامة المشاريع لفائدة المواطنين (ص ٣٩). ووفقاً للكاتب، ما ميّز إمبراطورية الرومان عن غيرها من البلدان هو مستوى معيشي لم تشهده أي دولة حتى القرن التاسع عشر (ص ٢). ثم يقارن الكتاب بين إمبراطورية الرومان والصين قديماً، وكانت الغلبة للصينيين على الرومان في الاختراعات؛ فهم أول من اخترع البارود والورق ووسائل الطباعة. ولكن لم تكن لديهم المؤسسات التي تساعد على حسن استخدام هذه الاختراعات لتكون سبباً في النمو الاقتصادي (ص ٣٨-٣٩).

المصالح الخاصة

إن سيطرة المصالح الخاصة على قرارات الدولة نوعٌ من الفساد المؤسسي الذي يبحث فيه الكتاب؛ إذ كان الفساد المؤسسي سبباً مركزياً في تدهور الإمبراطوريات الصينية، والعثمانية، والرومانية؛ ففي روما بدأ الفساد المؤسسي في عهد هادريان الذي اعتمد على الحرس الإمبراطوري لقتل معارضي سياساته في مجلس الشيوخ (ص ٩٧). ولكن، كان لهذه السابقة تداعيات كبيرة على مستقبل روما؛ فقد استولى الحرس الإمبراطوري على أجهزة الدولة بأكملها، وتكرّر الانقلاب على الإمبراطور كثيراً؛ إذ في سنة ١٩٣ قبل الميلاد، حكم روما

يتناول هذا الكتاب المكوّن من ثلاثة عشر فصلاً، موضوع الاقتصاد وتأثيره في تاريخ القوى العظمى بدايةً من الإمبراطورية الرومانية حتى الولايات المتحدة الأمريكية الحديثة. ويتمحور الكتاب حول فكرة أن الاهتمام بالاقتصاد والتجارة الحرّة ورفع الإنتاجية، هو سرّ ضمان بقاء القوى العظمى، وإهمال الاقتصاد والمؤسسات هو سرّ سقوطها. وليس كما يتوقّع بعض المؤرّخين الفشل العسكري. يوضح الكاتبان هذه الفكرة برصدٍ تاريخي للإمبراطوريات قديماً. وقد خصّصاً فصلاً لروما القديمة، والصين، وإسبانيا، والعثمانيين، واليابانيين، والبريطانيين، وفصلاً عن الولايات المتحدة ومشاكلها الاقتصادية، وفصلاً آخر عن توصيات الكاتبين بخصوص كيفية حلّ المشاكل الاقتصادية، وتفادي السقوط.

”

يتمحور الكتاب حول فكرة أن الاهتمام بالاقتصاد والتجارة الحرّة ورفع الإنتاجية، هو سرّ ضمان بقاء القوى العظمى، وإهمال الاقتصاد والمؤسسات هو سرّ سقوطها. وليس كما يتوقّع بعض المؤرّخين الفشل العسكري

“

تأثر الكاتبان كثيراً بكتاب Paul Kennedy The Rise and Fall of the Great Powers Economic Change and Military Conflict From 1500 to 2000 الذي صدر سنة ١٩٨٧، ويعدّ أول كتاب يرصد تأثير الاقتصاد في صعود القوى العظمى وتدهورها. وتأثراً أيضاً بكتاب Daron Ocemoglu and James Robinson Why Nations Fail الذي صدر عام ٢٠١٢. وهو يشابه كتابهما في التركيز على الاقتصاد بوصفه مقوِّماً أساسياً لحماية القوى من الفشل. ولكنهما يختلفان بعض الشيء في تحليلاتهما واستنتاجاتهما.

المباحث الأساسية في الكتاب

يطرح الكتاب فكرة أساسية تتمثل بأن المؤسسات القائمة في بلد ما هي التي تسيطر على مسار نموّ الدولة أو تدهورها. ومن ثمّ يعرّج الكتاب على بعض نظريات النموّ الاقتصادي لبعض المفكرين؛ أمثال سميث، وسلو، وشومبيتر. ولكن الكتاب يتأثر أكثر بنظريات شومبيتر، وبخاصة في ما يتعلق باستنتاجاته عن أهمية المؤسسات؛

من الاقتصاد الياباني (ص ١٦٨). وسبب حجم الشركات وتأثيرها في الاقتصاد نوعاً من الترابط بينها وبين الحكومة. ودفع الحكومة إلى تبني سياسات تحافظ على مصالح الشركات الكبرى؛ كتسهيل القيود على القروض للشركات الكبيرة، ووضع قوانين معقدة تصعب إنشاء شركات جديدة لتحافظ الشركات الكبرى على صدارتها. وبحسب الكتاب، فإن هذه السياسات أضرت بالابتكارات، وكانت سبب الركود الاقتصادي في اليابان (ص ١٧٤). تتجسد المصالح الخاصة في الولايات المتحدة في النقابات التي ظهر تأثيرها السلبي بوضوح في ولاية كاليفورنيا حيث تسيطر النقابات على الكثير من البلديات. ومن ثم كانت النقابات حجر عثرة أمام محاولات البلديات تخفيض ميزانياتها؛ وذلك بعدم السماح لها بتخفيض أعداد الموظفين في المجالات العامة. وأدى ذلك إلى إعلان الكثير من المدن في كاليفورنيا إفلاسها (ص ٢٢٢). على سبيل المثال هناك مدينة فاليجو Vallejo في كاليفورنيا أعلنت إفلاسها عام ٢٠٠٨ لعجزها عن سداد ديونها التي تراكمت بسبب عدم تمكّنها من ضبط الميزانية دون الديون. وكان أكبر مكوّن في الميزانية نفقات التقاعد التي كانت تمثل ٨٠% من الميزانية. السبب الرئيس لهذا العبء هو أنّ المدينة، بتأثير النقابات، كانت تعطي أيّ موظف عمل في المجال العام لمدة سنة، الحقّ في راتب تقاعدي مدى الحياة (ص ٢٢٢-٢٢٣). وساهمت النقابات أيضاً في تضخّم حجم العمالة في المجال الخاص، حتّى عندما لا تكون هناك حاجة إلى عمال إضافيين؛ فعلى سبيل المثال في مدينة أورانج كونتي Orange County تضاعف عدد رجال الإطفاء خلال ٣٠ عاماً على الرغم من تقلص عدد الحرائق إلى النصف (ص ٢٢٩). طبعاً، لم تصل نسبة تأثير المصالح الخاصّة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى مستوى تأثيرها في الإمبراطوريات الرومانية والصينية والعثمانية. ولكن، يهدف الكاتبان إلى تأكيد أنّ تداخل المصالح الخاصة في السياسة يُبطئ النمو، ويكون عبئاً على ميزانية الدولة، وفي بعض الأحيان قد يؤدّي إلى تدهور الدول أو انهيارها.

الديون وانخفاض مستوى نقاء معدن العملة

كان تراكم الديون وانخفاض مستوى نقاء معدن الفضة في العملة، سبباً أساسياً في تدهور الإمبراطوريتين الرومانية والإسبانية. ويرى الكاتبان أنّ تراكم الديون حديثاً في كلّ من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، سيؤدّي إلى النتائج نفسها، وعلى سياسيي

خمس أشخاص، وفاز أحدهم بلقب الإمبراطور بالمزاد (ص ٩٩). ومنذ بداية إمبراطوريتها، كان في الصين بيروقراطيون يتحكّمون في مقاليد الدولة، وكانت البيروقراطية تقوى كلّما ضعف الإمبراطور. وخير مثال على تأثير البيروقراطية السلبي في الإمبراطورية الصينية حتّى أثناء حكم زو دي في القرن الخامس عشر، أنّه عبّد الطريق لتصبح الصين مركزاً للتجارة في المحيط الهادئ، وبنى ميناءً ضخماً في غوانزو، ونظّم الضرائب على التجارة، وشهدت الملاحه في عصره تطوراً كبيراً حتى أصبحت الصين رائدة في صناعة السفن من حيث الكمّ والجودة (ص ١١٨). وما إن توفّي زو دي، حتى انقلب البيروقراطيون على جميع إنجازاته، ومنعوا صناعة السفن الكبيرة. وبعدها بعقود منعوا صناعة كلّ أنواع السفن. وقرّروا إعدام كلّ من يخالف هذا القانون (ص ١٢٢).

”

إنّ سيطرة المصالح الخاصة على قرارات الدولة نوعاً من الفساد المؤسسي الذي يبحث فيه الكتاب؛ إذ كان الفساد المؤسسي سبباً مركزياً في تدهور الإمبراطوريات الصينية، والعثمانية، والرومانية

“

وعانت الإمبراطورية العثمانية من مشكلة المصالح الخاصة أيضاً، والتي تجسّدت في الانكشاريين؛ إذ سيطر الانكشاريون على السلطة في الدولة العثمانية؛ بسبب غموض قانون التوريث، ما سمح لهم باختيار الورث المفضل وتنصيبه على العرش (ص ١٥٢). وفي القرن السابع عشر، بلغت أعداد الانكشاريين مئة ألف. وأصبح لهم مصالح زراعية وتجارية. وحاربوا كلّ محاولة لإصلاح مؤسساتهم بما فيها تحديث الجيش الذي تراجع كثيراً تقنياً مقارنةً بالجيش الأوروبية (ص ١٥٢-١٥٣). ونجح العثمانيون في كسر شوكة الانكشاريين في منتصف القرن التاسع عشر. ولكن في هذا الوقت، كانت روسيا تطرق الباب شمالاً والمتمردون في البلقان غرباً. وكانت فرنسا تستولي على أراضي مستعمراتها في المغرب العربي جنوباً. ولم تتمكّن الدولة من مواجهة كلّ هذه التحديات في آن واحد (ص ١٥٦-١٥٧).

هناك تشابه بين تأثير المصالح الخاصة في سياسات الدولة في الإمبراطوريات العثمانية والرومانية والصينية قديماً، وتأثيرها في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حديثاً حيث سيطرت الشركات الضخمة المندمجة عمودياً وأفقياً على اقتصاد البلاد، فهي تمثل ٣٥%

والخسارة. وحاول الإمبراطور دايوكلايتان أن يفرض ثبات الأسعار لخفض نسبة التضخم وفرض شروط كثيرة على التجارة. ولكن، لم تساهم هذه الخطط في إحياء الاقتصاد (ص ١٠٤-١٠٥).

”
لكن المشكلة كما يراها الكتاب أن الإنفاق الاستداني هو الحل للاقتصاد الراكد، وعلى الدولة أن لا تُضخم حجم ديونها في وقت النمو الاقتصادي كما يحدث في أوروبا والولايات المتحدة

”
إن تراكم الديون بصورة هائلة وتوريث الأجيال المقبلة العبء، ظاهرة حديثة بدأت في سبعينيات القرن الماضي. وكان هدفها إحياء الاقتصاد من حالة الركود وتضخم الأسعار. لقد ابتكر كينس Keynes فكرة الإنفاق بالاستدانة. ونجحت فكرته في التصدي للركود الاقتصادي. ولكن المشكلة كما يراها الكتاب أن الإنفاق الاستداني هو الحل للاقتصاد الراكد، وعلى الدولة أن لا تُضخم حجم ديونها في وقت النمو الاقتصادي كما يحدث في أوروبا والولايات المتحدة، بل على الحكومات أن تعمل على تسديد الديون عند إحياء الاقتصاد (ص ٧٠). كانت الديون العامة في الولايات المتحدة الأميركية في سنة ١٩٧٤ تمثل ٢٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ووصلت في ٢٠١٠ إلى ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بنسبة ١١٩٪ في أوروبا (ص ٨). إضافةً إلى حجم الديون يحذر الكتاب أيضًا من طريقة إنفاقها؛ فالديون تصرف على برامج استحقاق لا تأتي بعائد اقتصادي للدولة؛ على سبيل المثال كانت نسبة نفقات الدولة على البنية التحتية مقارنةً بالنفقات الاستحقاقية ٢:١ لفائدة البنية التحتية في سنة ١٩٧٠ وأصبحت في عام ٢٠١٠ نحو ١:٢٧ لمصلحة النفقات الاستحقاقية (ص ١٠). ويرى الكاتبان أن هذه النفقات لا يمكن أن تستمر، وأن الولايات المتحدة في حاجة إلى تغيير جذري في مؤسساتها السياسية (ص ١١).

التوصيات الخاصة بالولايات المتحدة الأميركية

هناك توصيات كثيرة توجه بها الكاتبان إلى الولايات المتحدة الأميركية لتفادي الأزمات الاقتصادية التي أثرت سلبياً في الكثير من الدول في السابق؛ من ضمنها التساوي في نفقات التقاعد بين الأميركيين؛ إذ

تلك الدول الاستفادة من تجارب الإمبراطوريتين الرومانية والإسبانية. كانت الإمبراطورية الإسبانية أول إمبراطورية (لا تغيب عنها الشمس). وفي القرن السادس عشر، اعتمد الإسبان كثيراً على الفضة في مستعمراتهم في أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية. وفي مطلع القرن السابع عشر، انخفضت كميات الفضة التي تصل إلى إسبانيا التي كانت تخوض حروباً كثيرة في أوروبا؛ ففي هذا القرن حاربت هولندا، والبرتغال، وفرنسا (ص ١٣٢-١٣٣). وبدأت إسبانيا في الاستدانة مقابل وعود بحصة من مخزون الفضة في أميركا الجنوبية. واستمرت في ذلك حتى تضائل مخزونها من الفضة، وأصبح غير كافٍ لسداد ديونها (ص ١٣٦-١٣٧)؛ إذ كانت إسبانيا تستخدم الفضة لدعم حروبها وليس لتحسين اقتصادها وتشجيع التجارة، ولذلك لم يكن هناك عائد اقتصادي يساعدها على التخلص من الديون. وأدّت ضرورة تسديد الديون إلى تفكير اقتصادي ضيق وأني؛ إذ رفعت الدولة الإسبانية الضرائب على التجار، ما أدّى إلى انخفاض حجم سيطرة التجار الإسبان على التجارة البحرية بنسبة ٧٥٪ بعد ما كانت إسبانيا تمتلك أكبر أسطول تجاري في أوروبا (ص ١٣٨).

”
كان تراكم الديون وانخفاض مستوى نقاء معدن الفضة في العملة، سببين أساسيين في تدهور الإمبراطوريتين الرومانية والإسبانية. ويرى الكاتبان أن تراكم الديون حديثاً في كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأميركية، سيؤدي إلى النتائج نفسها

”
كان الرومان بعد نهاية القرن الثاني الميلادي يخفضون نسبة نقاء معدن الفضة في عملتهم كلما اضطرتهم ظروفهم الاقتصادية. وبسبب استيلاء الحرس الإمبراطوري على مقاليد الحكم وظاهرة شراء الولاء من الجيش برفع مرتباتهم عند تولي أي إمبراطور الحكم، كان على الإمبراطور أيضاً دفع مبالغ هائلة لقادة الحرس الإمبراطوري، فأدّت هذه الظاهرة إلى بداية خفض نسب الفضة في العملة الرومانية (ص ١٩٩). وفي عام ٢٨٤ للميلاد، تراوحت نسبة الفضة في العملة "الفضية" بين ٥٢٪ وذلك حتى لا تخسر العملة بريقها ولونها (ص ١٠٠). وتدهور الاقتصاد الروماني بسبب فقدان الشعب ثقته بالعملة وتعامل الناس مع بعضهم بعضاً في الأسواق بالمقايضة، وانخفضت عوائد الدولة النقدية من الضرائب بسبب عدم وجود مقياس للربح

يحصل كل المواطنين على مبالغ متساوية بغض النظر عن دخولهم السابقة (ص ٢٥٥)، وتبني سياسات اقتصادية تشجع على النمو، فلو زاد النمو بواحد في المئة فقط من ٢٪ إلى ٣٪ سنوياً حتى عام ٢٠٣٠ سيكون الناتج المحلي الإجمالي أعلى بثلاثة ترليون دولار سنوياً، ومدخول الفرد الأميركي أعلى بستة عشر ألف دولار سنوياً (ص ٢٧٨). ويمكن تحقيق هذا بحسب ما ورد في الكتاب بتبني إصلاحات ضريبية (ص ٢٨١)؛ فعلى سبيل المثال تخضع الشركة الأمريكية إلى الضرائب عندما تتعاقد مع المواطنين الأميركيين، ولكنها لا تخضع إلى أي ضرائب عندما تتعاقد مع الأجانب. وهذا يؤدي إلى خروج الأموال خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يساعد المواطنين الأميركيين في الحصول على الوظائف (ص ٢٨٢). ويطرح الكتاب أيضاً فكرة وضع نص دستوري يلزم الحكومات بخفض الديون، ويمنعها من الاستدانة للصرف على النفقات الاستحقاقية إلا في حالة نشوب حرب (ص ٢٩١-٢٩٣).

نقاىص الكتاب

مشروع الباحثين اللذين كتبوا الكتاب، مشروع كبير دمج ما بين الاقتصاد والتاريخ والماضي والحاضر والمستقبل. ولكن، على الرغم من جودة الكتاب ككل وكونه فريداً من نوعه، هناك بعض النقائص قد يكون سببها ميول الكاتبين الرأسمالية. ومن أبرز النقائص أن الكتاب يركز كثيراً على معيار الناتج المحلي الإجمالي معياراً للنجاح والفشل. ويطبق هذا المعيار على دول في الماضي لم تعرف شيئاً عنه، وكل المعلومات عن الناتج المحلي للدول القديمة جمعت في العصر الحديث، ومن الصعب التأكد من مدى دقتها. والتركيز الكبير على الناتج المحلي معياراً وحيداً لنجاح الدول في العصر الحديث لا يضع في الحسبان الكثير من التطورات الأخرى مثل الاستقرار، والأمن والصحة، وتوزيع الثروات؛ فعلى سبيل المثال، شهد القرن الماضي ارتفاعاً كبيراً في الرعاية الصحية ما أدى إلى ارتفاع نسبة متوسط العمر المتوقع في العالم كله، ولا تظهر هذه الظاهرة في معيار الناتج المحلي الإجمالي. واستخدام الناتج المحلي معياراً اقتصادياً وحيداً قد يكون مضللاً؛ إذ يظهر في أعوام الفيضانات والزلازل ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بسبب برامج إعادة التعمير، على الرغم من أن الاقتصاد الفعلي لم ينم، ولا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي تراكم الديون في الحسبان.

يصل كل المواطنين على مبالغ متساوية بغض النظر عن دخولهم السابقة (ص ٢٥٥)، وتبني سياسات اقتصادية تشجع على النمو، فلو زاد النمو بواحد في المئة فقط من ٢٪ إلى ٣٪ سنوياً حتى عام ٢٠٣٠ سيكون الناتج المحلي الإجمالي أعلى بثلاثة ترليون دولار سنوياً، ومدخول الفرد الأميركي أعلى بستة عشر ألف دولار سنوياً (ص ٢٧٨). ويمكن تحقيق هذا بحسب ما ورد في الكتاب بتبني إصلاحات ضريبية (ص ٢٨١)؛ فعلى سبيل المثال تخضع الشركة الأمريكية إلى الضرائب عندما تتعاقد مع المواطنين الأميركيين، ولكنها لا تخضع إلى أي ضرائب عندما تتعاقد مع الأجانب. وهذا يؤدي إلى خروج الأموال خارج الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يساعد المواطنين الأميركيين في الحصول على الوظائف (ص ٢٨٢). ويطرح الكتاب أيضاً فكرة وضع نص دستوري يلزم الحكومات بخفض الديون، ويمنعها من الاستدانة للصرف على النفقات الاستحقاقية إلا في حالة نشوب حرب (ص ٢٩١-٢٩٣).

”

هناك توصيات كثيرة توجه بها الكاتبان إلى الولايات المتحدة الأميركية لتفادي الأزمات الاقتصادية

“

مقارنة بما صدر من قبل في هذا المجال

تناولت عدة كتب مجال أسباب صعود الدول والإمبراطوريات وتدهورها، أبرزها: Paul Kennedy: The Rise and Fall of the Great Powers، Daron Acemoglu and James Robinson، Why Nations Fail، وJared Diamond : Guns Germs and Steel. لقد بحثت الكتب المذكورة في مجال المؤسسات ودورها في الوقاية من تدهور الدول والإمبراطوريات. وأخذ كتاب The Rise